رئيس الوزراء يعزي أسرة الفقيد المفكر والمؤرخ الكبير عبد الرحمن بعكر

صنعاء / سبأ:

بعث الأخ /عبد القادر باجمال رئيس الوزراء برقية عزاء ومواساة للأخ أنور عبد الرحمن بعكر وإخوانه في وفاه والدهم المفكر والمؤرخ الكبير والأديب الشاعر عبد الرحمن الطيب بعكر الذي وفاه الأجل يوم الخميس الماضي عن عمر ناهز ال 63 عاما.

وأعرب رئيس الوزراء عن أحر تعازيه ومواساته بوفاة المفكر والمؤرخ الكبير والأديب الشاعر عبدالرحمن الطيب بعكر بعد حياه حافلة بالعطاءات الفكرية والأدبية والتاريخية القيمة.. فضلا عن دوره الفكري والتنويري الكبير الذي كرسه لخدمة وطنه وأمته مما جعله علما بارزا تتلمذ على يديه مجموعة من العلماء والأدباء.

وقال رئيس الوزراء " : لقد خسر الوطن برحيل هذه الشخصية الفكرية والأدبية البارزة واحدا من أبنائه المخلصين من رواد الأدب والفكر والمؤرخين القلائل الذين اثروا المكتبة اليمنية والعربية بإسهامات هامة من خلال مؤلفاته في مجالات الفكر والأدب والتاريخ والسياسية والتي وصلت إلى عشرين عملا ومنها دراسات في تاريخ الثورة اليمنية المباركة والتاريخ السياسي لليمن وبحوث ودراسات إسلامية وكذا كتب أدبية ونقدية ودواوين شعرية ومسرحية .. إلى جانب دوره في تحقيق العديد من المخطوطات اليمنية التاريخية والإسلامية القيمة.

أضاف " إننا إذ نعبر لكم عن أحر تعازينا وعظيم مواساتنا بهذا المصاب الجلل.. لنسأل المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد الكبير بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ويلهمكم وجميع تلامذته وأصدقائه وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

/ / إنا لله وإنا إليه راجعون / /.

في ذكرى الهجرة النبوية الشريفة

علماء اليمن يدعون إلى التوحد ونبذ الفرقة الطائفية والمذهبية

صنعاء / سبأ:

أكد علماء اليمن أن الهجرة النبوية المباركة مثلت مرحلة مهمة وحاسمة في تأريخ الإنسانية وأعلنت ميلاد عهد الانعتاق وتحرير النفوس من أمراض الجهالة وتسلط الطواغيت إلى نور العلم والإيمان في ظل قيم المحبة والتسامح بين كافة أفراد المجتمع.

وأشاروا في الحفل الذي أقامته وزارة الأوقاف والإرشاد أمس الأول الجمعة بمناسبة بحلول العام الهجري الجديد والذكرى الثامنة والعشرين بعد أربعمائة وألف للهجرة النبوية الشريفة من مكة إلى المدينة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم إلى أهمية هذه المناسبة في حياة المسلمين والأمة والبشرية بشكل عام والنتائج الهامة التي ترتبت على حدث الهجرة الشريفة في ترسيخ مداميك المجتمع الجديد، القائم على الأخوة الصادقة ورابطة الدين والعقيدة ومبادئ الوحدة والنصرة والتكافل والمحبة والتسامح.

ودعا المتحدثون الأمة العربية والإسلامية إلى أخذ واستلهام العبر والدروس من حدث الهجرة العظيم والسيرة النبوية العطرة وتمثلها في كافة أمور الحياة والاستفادة مما قام به الرسول الأعظم صلى عليه وسلم من الأخذ بأسباب التمكين والتنظيم والدقة والرؤى الواضحة القائمة على العقل والحكمة بعيد عن العشوائية والارتجال وحرص الرسول الأعظم على وضع التشريع للمؤمنين لمواجهة أزمات الحياة ومهامها العظيمة.

واعتبر فضيلة العلماء أن الهجرة تمثل منهج حياة وعقيدة إلى قيام الساعة يجب العمل على ترسيخ مبادئها في نفوس المؤمنين وتطبيقها في واقع الحياة، والتحذير من اليأس والإحباط وهجر القران الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وتطرقوا إلى واقع الأمة اليوم، مؤكدين على أهمية التوحد ونبذ الفرقة الطائفية والمذهبية بمختلف أشكالها والتي يسعى من خلالها الأعداء إلى تفتيت أوصال الأمة ليسهل لهم الاستحواذ على مقدرات الأمة وتوهين الصفوف والعزائم ومن ثم الاستسلام لليأس والإحباط.

وتناول أصحاب الفضيلة العلماء دور اليمنيين في نصرة الإسلام ونشره في أصقاع المعمورة من خلال سلوكهم وتعاطيهم الإيجابي مع مضامين الرسالة الإسلامية الخالدة المجسدة لقيم الإخوة والإيثار ونصرة المظلوم، والانطلاق من الحكمة في التعامل مع مستجدات الحياة والحضارة الإنسانية.

مشيرين بهذا الصدد إلى ما تمثله الوحدة اليمنية من تجسيد لتعاليم الإسلام الداعية إلى لم الصف وتوحيد القدرات لبناء مستقبل أفضل للشعب اليمني تسود فيه قيم المحبة والألفة وتغليب المصلحة العامة على ما عداها من المصالح الضيقة والأنانية.

مؤكدين بأن ذلك امتداد لما عهد عن أبناء اليمن من رؤية ثاقبة وحكمة مستنيرة يزنون بها ويتعاملون مع الأمور المحيطة بعقلية متفتحة، وهو ما تجلى في الموقف العظيم الذي وقفه اليمانيون لنصرة هذا الدين، واستحقوا بذلك وسام التكريم من الله ورسوله بوصفهم بالحكمة والإيمان.

مشددين على أن الوحدة عقيدة يجب الحفاظ عليها والتمسك بها، موجهين الدعوة إلى أهمية تمثل هذا النهج من قبل جميع أبناء الأمة، واحترام ما جاء به الإسلام من نظام وقوانين وعهود تنتظم بها حياة الناس أفرادا ومجتمعات.

وأشار أصحاب الفضيلة العلماء إلى المعاني العظيمة لرسالة الإسلام، وما تحقق للأمة في ظلها من عزة ورفعة وسيادة، وانتقلت المجتمعات في ضوئها من ظلام الجهل إلى نور الإيمان والعلم ومن الذلة إلى العزة، وانتشلت الأمة من الضياع والشتات الذي كانت تعيشه إلى الحضور وتقدم ركب الحضارة من خلال انتهاج العدل والمساواة وتكريم الإنسان واحترام ماله وعرضه وحقه في الحياة بتعامل يرقى بالنفس إلى أسمى مراتب الاحترام

منوهين إلى أهمية تفعيل دور المساجد في توعية المجتمعات بأهمية رسالة الإسلام وأخلاقه الفاضلة، وما تضمنته من معان إنسانية شاملة وسامية يعيش في ظلها الناس متمتعين بكل الحقوق.

وأعرب أصحاب الفضيلة العلماء عن تمنياتهم بأن تعود هذه المناسبة الدينية العظيمة، وقد تحقق للأمة كل ما تصبوا إليه من وحدة ورفعة.

وعلى الصعيد نفسه نظمت وزارة الثقافة أمسية إنشادية بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وتضمنت الأمسية التي أحيتها جمعية المنشدين اليمنيين وصلات إنشادية متنوعة ومعبرة بالمناسبة عن أهمية الهجرة في ترسيخ رسالة الإسلام وإيصال نوره إلى الناس كافة.

كما قدمت في الأمسية قصيدة شعرية للحارث بن الفضل بعنوان / جبل الرماة / عرض فيها شذرات من سيرة النبي الأكرم عليه أفضل الصلاة والتسليم.

تتمات من ص 1 ▫ تتمات من ص 1 ▫ تتمات ن ص 1 ▫ تتمات من ص 1 ▫ تتمات من ص 1 ▫ تتمات من ص 1 ▫ تتمات من ص 1 ▫

نائب الرئيس ..

الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي المؤتمر الذي حضره عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية بصنعاء ورؤساء وممثلي المؤسسات والهيئات ذات العلاقة تحدث الأخ نائب رئيس الجمهورية حيث أعرب عن سعادته بحضور هذا المؤتمر الذي يمثل فاتحة عهد جديد على طريق العمل الوطني الجاد الهادف إلى إدماج هذه الشريحة الاجتماعية بصورة كاملة في المجتمع وبكل نشاطاته وإنتاجياته وإبداعاته.

وقال الأخ نائب الرئيس بهذه المناسبة الطيبة نهنئ الجميع بمناسبة حلول العام الهجري الجديد والذكرى الثامنة والعشرين بعد أربعمائة وألف للهجرة النبوية الشريفة من مكة إلى المدينة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم إلى أهمية هذه المناسبة في حياة المسلمين والأمة والبشرية بشكل عام والنتائج الهامة التي ترتبت على حدث الهجرة الشريفة في ترسيخ مداميك المجتمع الجديد، القائم على الأخوة الصادقة ورابطة الدين والعقيدة ومبادئ الوحدة والنصرة والتكافل والمحبة والتسامح.

وأشار الأخ نائب الرئيس إلى أن توجيهات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح تتضمن دعم صندوق الرعاية الاجتماعية وكذا تخصيص نسبة 5 بالمائة من الدرجات الوظيفية للمؤهلين في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة.

كما أننا هنا نوجه الحكومة العمل على تفعيل القوانين التي صدرت من أجل هذه الشريحة.

وطالب الأخ نائب رئيس الجمهورية قيادات المحافظات بأدراج موضوع بناء فروع لاتحاد المعاقين ضمن موازنتها سواء من صناديق التطوير أو من أية جهة وبدعم صندوق الرعاية الاجتماعية وسيكون ذلك من صميم مهام وأعمال ونشاطات المجالس المحلية.

معربا في ختام كلمته عن أمنياته في تحقيق أقصى درجات النجاح في هذا الجانب الحيوي والمهم وفي كل النشاطات على الصعيد الوطني الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي.

واعتبر الأخ نائب الرئيس أن هذا المؤتمر يمثل أهم خطوة إلى الأمام للوصول إلى كل الغايات المنشودة في إطار القوانين والأنظمة المنظمة لذلك.

وفي افتتاح المؤتمر ألقت الدكتورة امة الرزاق علي حمد وزير الشئون الاجتماعية والعمل رئيس مجلس صندوق رعاية وتأهيل المعاقين حركيا كلمة رحبت فيها بالحضور وقالت إن المعاق استطاع أن يحقق كثيرا وكثيرا في مجال الحياة والاندماج في المجتمع مما جعله يدحض الفكرة التي كانت سائدة بأن المعاق يمثل عالة اقتصادية على ذويه أولا وعلى مجتمعه ثانيا، وأكدت أن قانون المعاق في اليمن يلاقي ثناء عالميا كبيرا.

وأشادت الدكتورة حمد بالدور الذي يقوم به صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في دعم البرامج والأنشطة الرياضية والثقافية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وكذا تنظيم الرحلات الترفيهية التي يمولها الصندوق للمعاقين.

وقالت ينبغي للمشاركين في المؤتمر أن يتلمسوا أخطاء الماضي حتى لا تتكرر في المستقبل بحيث تكون الانتخابات التي ستجرى لرئاسة الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين تتم بشفافية ونزاهة يشارك فيها الجميع حتى يتم اختيار القيادة الكفوءة والمؤهلة التي تمكن المعاق من تحقيق الأهداف التي يصبو إليها.

وأكدت الأخت وزير الشئون الاجتماعية والعمل بأنه سيتم مراجعة التشريعات الوطنية لمعرفة مدى مواءمتها مع الوثائق الدولية فيما يتعلق بالمعاقين وتقديم كافة التسهيلات من اجلهم.

وكان الأخوان عبدالله الهمداني المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين حركيا والدكتور محمد ناصر احمد ألقيا كلمتين أشارا فيهما إلى أن المعاقين في اليمن قد أنجزوا بشكل كبير البرامج والأنشطة التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وذلك في ظل الدعم والرعاية الكاملين من الدولة.. وأكدت أن طموحات وأحلام المعاق اليمني ستبقى مستمرة وماضية إلى الأمام حتى تتحقق لهم كافة الأحلام التي من شأنها الارتقاء بتقديم الخدمات لهذه الشريحة المهمة.

واستعرضت الكلمتان المراحل التي مر بها المعاق في اليمن والقرارات التي صدرت من القيادة السياسية في مجال تحسين ورعاية المعاقين في اليمن والمشاركة المميزة للمعاقين في العرس الديمقراطي الذي شهده اليمن في الـ 20 من سبتمبر 2006م المتمثل بالانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية التي اثبت فيها المعاق حقه في المشاركة الفعالة في عملية البناء والتنمية الشاملة.

وكان الأخ عبد الله البحم عضو المكتب التنفيذي للاتحاد قد ألقى قصيدة شعرية لخص فيها الكثير من المعاناة التي يعيشها المعاق بعنوان أنسى تماما بأن هناك أعاقة نالت استحسان الحضور.

اتفاق يمني سعودي ..

المرحلة القادمة ستشهد زيادة في عدد رحلات الطيران بين البلدين لتصل إلى 26 رحلة في الأسبوع تنقل خلالها 4 آلاف راكبا بدلا عن اثنتي عشرة رحلة كانت تنقل ألف وثمانمائة راكب أسبوعيا.

وزير التخطيط ..

التمويلية لتمويل الخطة العشرية للتنمية حتى العام 2015 والتي تتضمن النهوض بمستويات البنية التحتية والتنمية البشرية إلى الحد الأدنى لما هو عليه في دول مجلس التعاون.

وأشار الوزير الأرحبي إلى أن المسار الثاني يشمل إيجاد مناخ وبيئة مواتية لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والخليجية والدولية والترويج لها في اليمن موضحا بأن أبرز فعاليات هذا المسار هي الإعداد والتحضير لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن المقرر انعقاده في صنعاء خلال شهر أبريل المقبل.

وحسب الأرحبي فإن المسار الثالث يتركز حول تنشيط مجموعة العمل المشتركة بشأن انضمام اليمن إلى عدد من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد أن تحقق انضمامه إلى عدد من هذه المنظمات في وقت سابق.. وقال / إن طموحنا لا يقف عند هذا الحد بل نسعى إلى بقية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس ابتداء بالمواصفات والمقاييس ومركز الاستشارات الاقتصادية.

وأضاف أن المسار الرابع للشراكة المستقبلية بين دول مجلس التعاون واليمن يشمل مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات في اليمن ومواءمتها مع ما هو سائد في دول المجلس تمهيدا لتهيئة البيئة التشريعية والقانونية وإزالة العراقيل والمعوقات التي قد تقف أمام عملية تأهيل اليمن في هذا الجانب.

ورأى الأرحبي أنه من أجل المضي في تعزيز مسار الشراكة وتأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتطلب الأمر استمرار الجهود والعمل الدؤوب من قبل الحكومة اليمنية والقطاع الخاص وبتعاون من دول المجلس لتهيئة المناخ الاستثماري وتطوير القدرات البشرية في اليمن ورفع مهاراتها باعتبار أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر تستهدف مضاعفة أعداد الملتحقين بالمعاهد والمراكز المهنية وكليات المجتمع اليمني إضافة إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين القطاع الخاص في اليمن ودول مجلس التعاون وكون ذلك يعتبر أهم أشكال وصيغ التعاون وتعزيز المصالح المشتركة والتي يتوقع أن يرسم معالمها مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية فضلا عن زيادة حجم ونوعية الدعم الإنمائي الخليجي لليمن.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي أن العمل سيتم في المرحلة المقبلة على تنظيم أعمال اللجان المشتركة لتأهيل اليمن للاندماج في اقتصاديات دول المجلس وبما يكفل تحقيق الأهداف خلال فترة زمنية محددة وفي إطار خارطة طريق تبين الالتزامات والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الطرفين إضافة إلى إجراء مفاوضات ثنائية مع كل جهة مانحة على حدة لبلورة تمويلاتها وتوجيه تعهداتها بحسب مخرجات البرنامج الاستثماري للخطة للأعوام 2007 - 2010 .

مشاريع سياحية ..

بالنسبة للاستثمار السياحي.

كما وقعت إلى جانب توقيعها على مذكرة التفاهم مع الشركة الدولية اللبنانية من أجل الاستغلال السياحي في جزيرة انتوفش في البحر الأحمر فيها في مجال السياحة البحرية حيث تقدر المرحلة الأولى للمشروع بحوالي 500 مليون دولار والتكلفة الإجمالية للمشروع تتجاوز أكثر من مليار و500 مليون دولار، مما سيساعد على تنويع أشكال المنتج السياحي واستغلال الإمكانات الكامنة للسياحة في الجزر اليمنية وشواطئها الممتدة على البحر العربي والأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن وجزيرة سقطرى.

ب . باصرة ..

هناك شروطاً للاعتماد العام والخاص ستمنحها الهيئة للجامعات الحكومية والأهلية من خلال التأكد من الأرقام والإحصائيات لعدد الطلاب إلى عدد المدرسين والمساحة الممنوحة لكل طالب في الجامعة،وكذا المعامل والمختبرات والكتب الجامعية والمناهج الدراسية والبرامج التدريسية ومعرفة مستوى تطويرها وتحديثها مقارنة ببرامج الدول المتقدمة،بالإضافة إلى فحص المخرجات التعليمية من خلال اختبار مجاميع عشوائية للتأكد من مستواهم العلمي ومستوى المنشآت التعليمة والبنية التحتية في الجامعات.

وتشمل معايير الاعتماد أعضاء هيئة التدريس ومدى التزامهم بالنظم واللوائح ومعرفة نتاجهم العلمي وآخر البحوث والملفات العلمية ومتابعتهم للتأهيل المستمر في مجال تخصصاتهم واللغات التي يجيدونها ومستوى تعاملهم مع الحاسبر الآلي والانترنت.

لافتا أن تلك المعايير تعتبر ضمن مجموعة من الشروط للحصول على الاعتماد الأكاديمي وبالتالي شهادة الجودة.

وأشار باصرة إلى أن الجامعة التي لن تلتزم بالمعايير المحددة لن يتم اعتماد شهاداتها ولن يعترف بها.

وأشار الدكتور باصرة إلى أن ذلك يأتي في إطار تصحيح مسار العملية التعليمية في الجامعات والارتقاء بمستوى التعليم العالي الذي يعد ركيزة التنمية الأساسية وأداتها الفاعلة.

متوقعاً أن تجد الوزارة مواجهة ومعارضة في تطبيق معايير وشروط الاعتماد الأكاديمي غير انه أكد أن وزارته ستطبق تلك المعايير مهما كانت العوائق والصعوبات على اعتبار أن القضية تتعلق بمصير جيل ومستقبل وطن.

الكونجرس الأمريكي ..

أميركي أو إسرائيلي ضد البنية الأساسية النووية الإيرانية، والذي - حسب قوله - قد يؤدي إلى انتقام إيراني قوي.ويأتي هذا التحليل بعد يوم من طرح عدد من أعضاء مجلس النواب الأميركي في الكونغرس مشروع قرار يدعو إلى ضرورة أن يحصل الرئيس جورج بوش على تفويض مسبق وبمهام محددة من الكونغرس قبل أي استخدام للقوة ضد إيران.

واعتبر العضو الجمهوري بالكونغرس والتر جونز أن الكونغرس مطالب بالوفاء بالتزاماته الدستورية في ظل أنباء تتحدث عن اعتزام واشنطن شن ضربة عسكرية على إيران.

ويذكر أن مشروع القانون قدمه نواب ينتمون إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي أمس الخميس، ومعظمهم من رافضي السياسة الأميركية الراهنة بالعراق.

وفي تطور آخر رفض البيت الابيض مجددا الدخول في أي حوار مع إيران قبل أن تعلق نشاطاتها النووية الحساسة، مؤكدا أيضا أنه لا يمكن أن يتساهل مع التصرفات الإيرانية التي تهدد الجنود الأميركيين في العراق.

وقالت مساعدة المتحدث باسم البيت الأبيض دانا بيرينو للصحافيين الجمعة إن الرئيس جورج بوش والمسؤولين المدنيين والعسكريين الأميركيين قالوا جميعا إنه إذا تبين أن "النفوذ الإيراني في العراق يؤذي جنودنا أو المدنيين العراقيين أو الجنود العراقيين فسوف نعالج هذا الأمر".

وأشارت إلى أن القادة الأميركيين متفقون جميعا أنه بإمكاننا معالجة هذا الأمر "داخل العراق نفسه".

وردا على مشروع قرار أعضاء في الكونغرس بشأن الحظر على بوش استعمال القوة ضد إيران بدون موافقة الكونغرس، قالت بيرينو إنه "مربك لأنهم يحالون تأجيج لهب حيث لا توجد نيران".

وأوضحت "لا يوجد هنا أي تحريض (أميركي) بل من جانب الإيرانيين الذين يواصلون التدخل في الشؤون الداخلية للعراق".

من جهته اعتبر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن العقوبات المفروضة على إيران يمكن أن تصعد الأزمة بشأن برنامجها النووي، ودعا إلى إيجاد ما أسماه قوة دافعة جديدة للخروج من الطريق المسدود.

وقال البرادعي قبل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي في باريس "إنني لا أعتقد أن العقوبات ستحل القضية، أعتقد أن العقوبات في رأيي قد تؤدي إلى تصعيد على الجانبين".

وردا على سؤال عما إن كان يؤيد الخطط الفرنسية بإرسال مبعوث خاص إلى إيران، قال البرادعي إنه سيدعم "أي جهد يبذله أي طرف لإشراك إيران في مفاوضات شاملة".

وأضاف "أنني قلق الآن من أن يتمسك كل طرف بموقفه، نحن نحتاج إلى شخص يجري اتصالات".

وحث بيان لوزارة الخارجية الفرنسية عقب لقاء بلازي البرادعي طهران على وقف أنشطتها النووية "التي ليس لها تطبيق مدني موثوق"، ودعاها إلى أن تطبق "دون تأخير كل الإجراءات" الواردة في قرار 1737 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في نهاية ديسمبر الماضي.

وكانت وزارة الخارجية قالت إن باريس لم تتخذ قرارا بعد بشأن مشروعها القاضي بإرسال موفد إلى إيران للبحث في القضايا الإقليمية وخصوصا الوضع في لبنان.

وانتقدت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ضمنا هذا القرار الفرنسي خلال زيارة إلى برلين.

عباس يبحث ..

ضد كوادر واعضاء حركة فتح والاجهزة الامنية".

وقال "ان حماس لديها برنامجها الخاص القائم على التدمير وهي تدعي المقاومة ولا تقاوم وتدعي الاصلاح وهي افسد من حركة فتح ويتصرفوا كمعارضة وسلطة في ان واحد ولذلك فان العام الماضي كشف حماس على حقيقتها".

ومضى دحلان يقول يقول "نحن في فتح لا نريد اي مقعد في حكومة الوحدة الوطنية اذا التزمت حماس بالاتفاقيات واعترفت بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني".

وكان المجتمع الدولي ممثلا خصوصا باللجنة الرباعية الدولية للشرق الاوسط اشترط على حماس الاعتراف باسرائيل والاتفاقات السابقة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل والتخلي عن العنف لاستئناف المساعدة المالية للفلسطينيين المتوقفة منذ تولي حكومة حماس رئاسة الحكومة في مارس 2006.

واتهم دحلان حركة حماس ب "التخبط" وقال "انها تريد حكومة وحدة وطنية وتريد حكومة لوحدها في نفس الوقت. يريدون سلطة القانون وشكلوا عصابات مثل القوة التنفيذية. يريدون شفافية ولم يقدموا تقريرا واحدا عن اداء الحكومة وهم يدخلون الاموال في الاكياس عبر المعابر".

وشدد "انني اؤكد ان حماس تتصرف وكأنها جاءت بانقلاب والدليل الميليشيات التي شكلتها حكومتها ونحن لن نوافق عليها وسنمنعهم من استخدام منطق القتل لفرض ما يسمى بالقانون" في اشارة الى القوة التنفيذية الامنية التي شكلها وزير الداخلية وهو من حركة حماس.

وقال "ان الشعب الفلسطيني زادت ديونه بوجود حركة حماس في الحكومة وهناك ديون هائلة والتزامات هائلة بعد وجود حماس مدة سنة بالحكم واعتقد ان مليار دولار لن يغطي ديون السلطة الفلسطينية الان".

غير ان دحلان عاد للتأكيد ان "المستقبل يجب ان يقرب وجهات النظر بين حركتي حماس وفتح حيث تتخلى حماس عن اوهامها وفتح عن احلامها".

وقال ان الاولوية القصوى لحركة فتح والرئيس عباس "الوصول الى حكومة وحدة وطنية على اساس سياسي مقبول عربيا ودوليا وفلسطينيا ووجود اجندة سياسية مشتركة بين حركتي فتح وحماس نستطيع ان نقنع العالم بها ونادافع عنها وحتى نتجنب مواجهات داخلية بيننا".

وكان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قد وصل أمس السبت الى دمشق في زيارة تهدف الى تهدئة الازمة بين حركتي فتح وحماس وألتقى خلالها مسؤولين سوريين.

وتأتي زيارة عباس إلى دمشق في إطار مساعيه لإيجاد مخرج لحالة الحصار التي تعيشها الأراضي الفلسطينية على كافة المستويات. ويقترح عباس في حال فشل محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

في دراسة أكاديمية عن نتائج خطة بوش حول نشر الديمقراطية

التحول الديمقراطي في الدول العربية لا يأتي من الخارج

بقية من ص 1

عندما قال إن "الديمقراطية يمكن تحقيقها في الشرق الأوسط"، إلا أنه وبدون التقليل من أهمية العلاقة بين الأصولية الإسلامية والنظم السياسية التسلطية في الشرق الأوسط، فإن جوهر الصراع يقع بين هؤلاء الذين يقبلون الحداثة وأولئك الذين يرفضونها بشدة، ومن ثم فإن تطوير مؤسسات وقيم تقبل وتشجع حكم القانون، ووجود حكومات تمثيلية تخضع للمساءلة، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات، ووجود إعلام مستقل، ومجتمع مدني قوي، واقتصاد السوق الحر، تمثل شروطا أساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي حديث في العالم العربي.

ويخلص غيرشمان هنا إلى أن القضية الأساسية ليست ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة تشجيع الديمقراطيين في الشرق الأوسط ، فهناك دعم كبير لتلك المسألة داخل الكونغرس، ولكن السؤال هو كيف يمكن إنجاز هذا الهدف على المدى البعيد. الخطة (أ) لم تثر هذا السؤال، بل على العكس تبنت عددا من الأهداف والطموحات غير الواقعية، ومن ثم إذا كان جوهر الخطة (ب) هو البحث في سؤال: كيف يمكن تشجيع عملية التحول الديمقراطي في المنطقة وفق أهداف وأدوات عملية فعالة على المدى البعيد، فإن الوقت قد حان للانتقال إلى تلك الخطة.

وقبل الانتقال إلى مضمون الخطة (ب) يشير غيرشمان إلى صعوبات عملية التغيير ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ويلخصها في أربعة معوقات رئيسية:

-1 ضعف المعارضة السياسية في الدول العربية بالمقارنة بمثيلاتها في دول وسط أوروبا وأمريكا اللاتينية خلال مرحلة التحولات السياسية التي شهدتها تلك الأقاليم خلال عقد الثمانينيات. فرغم التطور المهم الذي شهدته المعارضة في مصر، على سبيل المثال، خلال السنوات الأخيرة بالمقارنة بفترات سابقة، إلا أنها لازالت ضعيفة؛ فحزبا الوفد والغد، لم يستطيعا حتى الآن. في ظل القيود السياسية والقانونية القائمة. التحول إلى أحزاب جماهيرية قوية، ولازالت أحزابا نخبوية تقليدية.

-2 سيطرة قوتين رئيسيتين على الفضاء السياسي، الأولى هي النظم السياسية الحاكمة، والتي تتراوح بين أوتوقراطيات تقليدية وحداثية، حيث تستند تلك النظم إلى أحزاب جامدة لا تواجه أية معارضة سياسية حقيقية. القوة الثانية هي الجماعات الإسلامية التي تستخدم الدين وتقديم الخدمات المختلفة لتعبئة الفقراء والمهمشين والمناطق الريفية. وكل منهما يقدم خدمة للآخر، فالنظم الحاكمة تبرر سيطرتها على السلطة وتعطيلها أية إصلاحات سياسية حقيقية كنوع من الدفاع عن المجتمع ضد سيطرة الإسلاميين، وفي المقابل، فإن الإسلاميين يستطون عملية استبعادهم من الحياة السياسية على يد الدولة كوسيلة لجلب التعاطف معهم، كما يقدم لهم المسجد فضاء سياسيا بديلا غير متاح للمعارضة الديمقراطية. ومع ذلك. وفقا لـ غيرشمان. فإن هذا الوضع يمكن تغييره، إذ يمكن تشجيع الانفتاح السياسي في المنطقة، كما يمكن تطوير تيار إسلامي ديمقراطي في اتجاه التحلي بنوع من البرغماتية السياسية وقبول التعددية والتسامح. وقد تحقق هذا بدرجات مختلفة في حالات مثل المغرب والأردن والكويت واليمن، ولكنها عملية تتم على المدى البعيد، لا يجب التعامل معها من خلال مناهج وخطط قصيرة الأجل.

3. الارتباط القوي بين القضايا الجيو- سياسية والأمنية في المنطقة من ناحية، وعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى، وهو ربط يتميز به إقليم الشرق الأوسط بدرجة تفوق مثيلها في الأقاليم الأخرى. وكلما اشتعلت الأهداف والأهواء الدينية والطائفية والقومية تحت تأثير الصراعات الإقليمية، خاصة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتصاعد آفاق الصراع السني- الشيعي، كلما أصبحت عملية نشر الديمقراطية في المنطقة أكثر صعوبة وتعقيدا، وزادت عزلة الإصلاحيين والديمقراطيين والمعتدلين وتهميشهم، وقويت شوكة المتطرفين والمتشددين، وتعمق الاستقطاب حول قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي، وتراجع مستوى الضغوط الواقعة على النظم الحاكمة لإجراء إصلاحات داخلية حقيقية. وقد أصبحت تلك المشكلة أكثر وضوحا وتأثيرا في ضوء تزايد نفوذ النظام الإسلامي الإيراني في المنطقة.

4. ميل الشعوب العربية - لأسباب عديدة- إلى تحميل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية مسئولية مشكلات المنطقة، ومسئولية حل تلك المشكلات أيضا، وهو نمط من التفكير لا يتوافق وعملية نشر التحول الديمقراطي في المنطقة، فالخارج ربما يكون مسئولا بشكل أو بآخر عن تلك المشكلات، وتقع عليه أيضا مسئولية تقديم المساعدة لمواجهة تلك المشكلات، إلا أن التحول الديمقراطي الحقيقي يأتي فقط عندما يضطلع الداخل والشعوب العربية ذاتها بمسؤولية تقرير مصيرها، فالديمقراطية يجب أن تأتي من الداخل، وإلا فلن تأتي على الإطلاق. ويعني ذلك أن أية دبلوماسية أو إستراتيجية أمريكية لتشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة يجب ألا تقوم على اعتبار الولايات المتحدة "الوكيل" الوحيد للتغيير في المنطقة.

وينتهي غيرشمان استنادا إلى تلك المشكلات، إلى أنه ليس من السهل بناء إستراتيجية فعالة لنشر الديمقراطية في المنطقة، ولكنها ليست مهمة مستحيلة. ويعرض غيرشمان هنا العناصر الرئيسية لأية إستراتيجية فعالة لنشر الديمقراطية في المنطقة.

-1 ضرورة إلحاق عناصر من القوى الثلاث الرئيسية على الساحة السياسية في المنطقة، وهي: المعارضة الديمقراطية، والأحزاب السياسية، والحركات الإسلامية. ولكن يجب أن ينصب الجهد الرئيسي على مساعدة ودعم الأحزاب الديمقراطية والفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية، سواء كانوا أفرادا أو جماعات منظمة، وهو ما يعني ضرورة العمل مع القيادات والجماعات الصاعدة من المجتمع المدني والتي شكلت قاعدة مهمة لحركات التغيير الجماهيرية (مثل حركة "كفاية" في مصر)، والتي نجحت في مراقبة الانتخابات كما حدث في العراق ومصر واليمن والبحرين وفلسطين، فالناشطون الذين قادوا تلك الجهود يشكلون قيادات سياسية محتملة، ولكنهم في حاجة إلى تطوير خطاب وأجندة اجتماعية جديدة تتعامل مع القضايا الاجتماعية الرئيسية (الصحة، التوظيف، التعليم..الخ) بشكل يسمح لها بأخذ زمام المبادرة من الحركات والجماعات الأيديولوجية الراديكالية، ويسمح لها ببناء قاعدة واسعة من الدعم السياسي. ومن ناحية أخرى، فإن دعم تلك القوى يجب أن يكمله دعم الجماعات المدنية والمهنية التي تراقب أنشطة الأجهزة الحكومية، والتي تلعب دورا مهما في التأثير في السياسات العامة، ودعم الإعلام المستقل، ومحاربة الفساد، ودعم حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة المرأة والشباب، والانفتاح الاقتصادي وحماية حقوق العمال.

-2 دعم الإصلاحات الحقيقية داخل الأحزاب السياسية الحاكمة والتيار الإسلامي المعتدل الذي يقبل بفكرة الإصلاح الديمقراطي، ومساعدة هذا التيار على تطوير قيم وقواعد جديدة للمشاركة السياسية تتجاوز مجرد قبول المشاركة في الانتخابات واحترام نتائجها. هذه القواعد والمبادئ يجب أن تشمل التخلي عن العنف، وقبول حقوق المرأة وحقوق الأقليات، ودعم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وقبول التعددية ليس فقط في مجال السياسات ولكن أيضا في مجال تفسير نصوص الشريعة الإسلامية. إن تطوير شكل من "الديمقراطية الإسلامية" Muslim Democracy في الشرق الأوسط مسألة يمكن تحقيقها إذا تمكن الإسلاميون من المشاركة في الانتخابات الدورية، لأن ذلك من شأنه أن يشجعهم على التحول إلى فاعلين سياسيين برغماتيين، وعلى صياغة سياسات تستجيب للحاجات الحقيقية للمواطنين وقابلة للمحاسبة والمساءلة من الناخبين.

3. لا يمكن إغفال دور الولايات المتحدة في تشجيع التحولات السابقة وتشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة، ولكن يجب أن يتم ذلك على المستوى غير الحكومي بالأساس. إن العمل مع قوى المجتمع المدني والجماعات السياسية السابق الإشارة إليها يحتاج إلى منهج طويل الأجل يقوم على الثقة والشراكة مع الفاعلين المحليين استنادا إلى قيم سياسية مشتركة. إن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط يجب أن تقوده حاجات ورؤى الفاعلين المحليين وليس الأهداف والأوامر التي تتضمنها سياسة موضوعة مسبقا.

وبمعنى آخر، هناك ثلاثة مجالات أساسية يصبح الدعم الأمريكي والخارجي فيها مفيدا وضروريا: الأول هو تقديم الدعم للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية لتحسين وتطوير أدائها وتحسين قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية. المجال الثاني هو تبني سياسات دبلوماسية وأمنية تضمن خلق بيئة سياسية وأمنية مستقرة تحد من قدرة التيارات "الديماغوغية" والإسلامية المتطر